مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية | المجلد 06/ العـــدد02 (2022)، ص ص 1038-1054

أثر المصالح النفطية الاقليمية والدولية على مشروع الحكم الذاتي في العراق 1970-1975

The impact of regional and international oil interests on the project of autonomy in Iraq 1970-1975

أ.م.د. دلشاد عمر عبد العزيز *
كلية الآداب/ جامعة كركوك/ العراق
dr_dilshad73@uokirkuk.edu.iq

تاريخ الاستلام: 17/.04./.2022 **تاريخ القبول: .16/.05./.2022**

الملخص:

إن الحركة الكردية في العراق كانت ضحية تشابك المصالح والمشاكل الإقليمية المتمثلة بمشاكل الحدود بين إيران والعراق والصراع الإسرائيلي–العربي والمصالح النفطية للدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وكانت كركوك تمثل نقطة جوهرية في حراك القضية الكردية، إذ استغلت تلك الدول الحركة الكردية من اجل مصالحها السياسية والاقتصادية في تلك الحقبة، ولاسيما في إفشال تجربة الحكم الذاتي للكرد في العراق خلال السنوات 1970–1975.

يركز البحث على دراسة اثر المصالح النفطية الاقليمية والدولية على مشروع الحكم الذاتي في العراق خلال سنوات 1970–1975، من خلال المحاور الرئيسة للدراسة، إذ يتناول المحور الأول الحركة الكردية وتجربة الحكم الذاتي لسنة 1970، ويتطرق المحور الثاني في المصالح النفطية الإقليمية والدولية في العراق واثرها على تجربة الحكم الذاتي خلال السنوات 1970–1975، بالإضافة إلى خاتمة وملخص البحث باللغة الانكليزية وقائمة المصادر والمراجع.

كلمات مفتاحية: المصالح النفطية، المصالح الاقليمية، المصالح الدولية، الحركة الكردية، الحكم الذاتي.

Abstract:

The Kurdish movement in Iraq was a victim of the intertwining of interests and regional problems represented by the border problems between Iran and Iraq, the Arab-Israeli conflict and the oil interests of major countries such as the United States of America and the Soviet Union. Kirkuk represented an essential point in the movement of the Kurdish cause, as those countries exploited the Kurdish movement for their political and economic interests in that era, especially in thwarting the experience of Kurdish autonomy in Iraq during the years 1970-1975.

The research focuses on studying the impact of regional and international oil interests on the project of autonomy in Iraq during the years 1970-1975, through the main directions of the study, in addition to the conclusion, a summary of the research in English and a list of sources and references.

Keywords: oil interests, regional interests, international interests, Kurdish movement, autonomy.

* **استاذ مساعد في تاريخ العراق المعاصر، رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب- جامعة كركوك (العراق)**، https://orcid.org/ID/0000-0002-5252-6181.

1. مقدمة:

إن تأثير النفط على الوضع السياسي في كرد ستان العراق يبدو واضحاً منذ سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى 1914-1918، إذ كان عاملاً مهماً في إعاقة قيام دولة كردية مستقلة، وإلحاق ولاية الموصل، التي تشكل كردستان العراق معظم مناطقها، بالدولة العراقية في سنة 1925. واستمر هذا التأثير في العقود اللاحقة، إن الحركة الكردية في العراق كانت ضحية تشابك المصالح والمشاكل الإقليمية المتمثلة بمشاكل الحدود بين إيران والعراق والصراع الإسرائيلي-العربي والمصالح النفطية للدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وكانت كركوك تمثل نقطة جوهرية في حراك القضية الكردية، إذ استغلت تلك الدول الحركة الكردية من اجل مصالحها السياسية والاقتصادية في تلك الحقبة، ولاسيما في إفشال تجربة الحكم الذاتي للكرد في العراق خلال السنوات 1970-1975.

اهداف البحث:

يهدف الدراسة لتسليط الضوء على اثر المصالح النفطية الاقليمية والدولية على مشروع الحكم الذاتي في العراق خلال سنوات 1970-1975، من خلال المحاور الرئيسة للدراسة، إذ يتناول المحور الأول الحركة الكردية وتجربة الحكم الذاتي لسنة 1970، ويتطرق المحور الثاني في المصالح النفطية الإقليمية والدولية في العراق واثرها على تجربة الحكم الذاتي خلال السنوات 1970-1975، بالإضافة إلى خاتمة وملخص البحث باللغة الانكليزية وقائمة المصادر والمراجع.

منهجية البحث:

تهدف الدراسة عن طريق اعتماد المنهج التاريخي العلمي إلى جرد المتغيرات التي تحكمت بطبيعة العلاقات أو الصراعات السياسية والاقتصادية بين القوى الإقليمية والدولية للتأثير على القضية الكردية ومشروع الحكم الذاتي خلال فترة الدراسة، والتي ركزت على عامل النفط بالتحديد، من خلال سرد وإعادة قراءة الوثائق التاريخية استنباط تلك العلاقات ودور النفط فيها خلال فترة الدراسة.

2. الحركة الكردية وتجربة الحكم الذاتي سنة 1970:

اندلعت المواجهة المسلحة بين الحركة الكردية والحكومة العراقية في أيلول 1961 نتيجة عدد من الأسباب[1]، مر الكرد بمرحلة في غاية الشدة خلال فترة حكم العارفين (1963-1968)[2]، إذ شكلت ستينات القرن العشرين نقطة انعطاف في علاقة الحركة الكردية مع الحكومة العراقية بسبب الممارسات التعسفية التي مارستها الحكومة ضد الكرد.

حاولت الحكومة العراقية، في بداية تسلمها للسلطة بعد انقلاب في 17 تموز 1968 إيجاد حلول للتفاهم مع الحركة الكردية، وإنهاء النزاع المسلح الذي كان سبباً مهماً من أسباب عدم الاستقرار في كوردستان وعموم العراق غبان العقود الماضية، فقد جاءت أول إشارة إلى ذلك من النظام في بيان الانقلاب رقم(1) (جريدة النور، 1968،ص1)، عندما قام النظام العراقي الجديد بإشراك ثلاث من الكرد في التشكيلة الوزارية احدهم(محسن دزيي) ممثل مصطفى البرزاني زعيم الحركة الكردية المسلحة في تلك الفترة (جريدة التآخي، 1968،ص1).

---

[1] للتفاصيل عن اسباب اندلاع المواجهة العسكرية بين الجانبين ينظر: أوريل دان،2012، ص 430-434.

[2] للتفاصيل حول اوضاع الكرد خلال حكم العارفين 1963-1968، ينظر: قاسملو، 2008، ص 309-327.

يبدو ان اشراك ثلاث من الكرد في الحكومة الجديدة هي محاولة لا احتواء أو إضعاف الحركة بأي طريقة كانت من دون إعطائها أي تنازلات جوهرية بالمشاركة في الحكم، ويبدو إن هذه المحاولة كانت لغرض تثبيت أقدامها في الحكم فقد ركز النظام على نقطة الخلاف داخل القيادة الكردية في تلك الفترة، وعمل على توسيعه من خلال دعم جناح المكتب السياسي المنشق من حزب الديمقراطي الكردستاني سنة 1966[3].

حاولت الحكومة العراقية إجراء مفاوضات مع مصطفى البارزاني، الذي اشترط على الحكومة أن تقطع علاقتها بجناح المكتب السياسي قبل الشروع في التفاوض معهم، غير أن الحكومة رفضت هذه الشرط، وأقدم مصطفى البرزاني على سحب ممثله من مجلس الوزراء في 26 آب 1968(ماكداول،2004،ص490)، وهكذا أخذت العلاقة بين الطرفين تتجه نحو التعقيد بعد حوالي عامين من الهدوء الذي شهدته المنطقة، على اثر إعلان بيان حكومة عبدالرحمن البزاز في 29 حزيران 1966، والذي ظل من دون تطبيق (الثقافة الجديدة، 1969،ص206). الامر الذي ادى الى تجدد النزاع المسلح بين الطرفين في 12 تشرين الأول 1968(البرزاني، 2002،ص206).

إن اندفاع حكومة البعث نحو التفاوض مع الحركة الكردية، كانت وراءها دوافع عديدة لعل أهمها التهديد الإيراني بإلغاء معاهدة سعد آباد لسنة 1937 (الخاصة بمشاكل الحدودية بين البلدين ولاسيما شط العرب) في نيسان 1969 وزيادة حدة التوتر بين البلدين(الخزاعي،2007، ص88)، فضلاً عن شعور النظام بخطر الجناح اليساري البعثي الموالي لسوريا، الذي يؤيده اغلب البعثيين في العراق، إلى جانب الصراع داخل حزب البعث ما بين الجناحين العسكري والمدني (بطاطو،2005،ص ص 411-412)، وزيادة على كل ما تقدم فقد كانت الحكومة تشعر في تلك الآونة بضعف الإمكانيات العسكرية مقارنة مع قوات الحركة الكردية المدعومة إقليميا، ولاسيما عندما أقدمت القيادة العسكرية الكردية إلى قصف المنشآت النفطية في حقول كركوك سنة 1969 **(B.E.B.Archives,1970,pp11-12.)**، وكذلك شعور الحكومة العراقية بضعف شعبيتها لدى قطاعات واسعة من الشعب العراقي، وخاصة في وسط وجنوب البلاد (عباس،2014، ص158). إذ اجتمعت كل هذه الأسباب ودفعت بالحكومة العراقية إلى العمل لوقف إطلاق النار بين الجانبين والبدء بجولات من المفاوضات بهدف كسب الوقت لتعزيز نظامها السياسي كما يتضح ذلك لاحقاً.

بدأت المفاوضات وبشكل سري في أيلول 1969 بين الطرفين، وكانت مطالب القيادة الكردية تؤكد على قيام الحكومة بقطع علاقاتها بجناح المكتب السياسي المنشق من حزب الديمقراطي الكردستاني، والمطالبة بضم مدينتي كركوك وخانقين إلى مشروع الحكم الذاتي(عبدالله،2008،ص 39-43)، وتمثيل الكرد بتمثيل في مجلس قيادة الثورة والمطلوب هو بقاء المجلس تحت سيطرة حزب البعث، كذلك رفضت الحكومة إنشاء مجلس تشريعي خاص بمناطق الحكم الذاتي الذي طالب به الكرد(البرزاني، 2002،ص234-235).

استمرت الحكومة العراقية في محاولة احتواء القضية الكردية، وبدأت في 12 كانون الثاني 1970 جولة جديدة من المفاوضات مع الحركة الكردية متمثلة بمصطفى البرزاني عن الجانب الكردي وصدام حسين نائب رئيس الجمهورية عن الحكومة وخرجت من طابعها السري إلى العلن(الثقافة الجديدة،1970،ص241). وتوصل الطرفان إلى اتفاق وقع في 11 آذار 1970 من دون إدراج مدينة كركوك في الاتفاقية(جريدة الثورة،1970،ص1)، وقد نص الاتفاق المعلن على نقاط عديدة منها: أن تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية مع اللغة

[3] للتفاصيل حول اسباب انشقاق جناح المكتب السياسي من حزب الديمقراطي الكردستاني سنة 1966، ينظر: لازاريف، 2006، ص 295-298.

العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الكرد، مشاركة الكرد في الوظائف العامة بما فيها المناصب المهمة في الدولة كالوزارات والجيش وغيرها....، وضع خطة لمعالجة حالة التخلف في النواحي التربوية والثقافية التي لحقت بالكرد في الماضي، وان يكون المسؤولين الأساسيين في الوحدات الإدارية التي يشكل الكرد الأغلبية فيها(مثل المحافظ وقائم مقام ومدير الشرطة ومدير الأمن...الخ) من الكرد أو ممن يحسنون اللغة الكردية، وتقر الحكومة بحق الشعب الكردي في تأسيس منظمات ونقابات طلابية وشبيبه ونساء ومعلمين خاصة بهم، وعودة العمال والموظفين والمستخدمين من المدنيين والعسكريين الكرد إلى وظائفهم السابقة، وعمل على النهوض بالمنطقة الكردية من جميع الوجوه وتعويض المتضررين في السنوات السابقة وتخصيص ميزانية لذلك، وإعداد خطة اقتصادية لتطوير أنحاء العراق مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكردية، وتخصيص رواتب تقاعدية لذوي الشهداء والجرحى من البيشمركة الحركة الكردية، وإنشاء مشاريع سكنية للمعوزين والمتضررين وتأمين عمل للعاطلين وتعويض المتضررين من جراء العمليات العسكرية في مناطقهم، وإعادة سكان القرى العربية والكردية إلى أماكنهم السابقة، أما سكان القرى الواقعة في المناطق الذي يتقرر اتخاذها مناطق سكنية وتستملكها الحكومة لأغراض النفع العام وفق قانون فيجري إسكانهم في مناطق مجاورة ويجري تعويضهم عن ما لحقهم من ضرر سبب ذلك، والإسراع بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي في المنطقة الكردية، والاتفاق على تعديل الدستور لإضافة فقرة، يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والكردية، وإضافة فقرة اللغة الكردية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المناطق الكردية، وإعادة الإذاعة والأسلحة الثقيلة إلى الحكومة العراقية، وان يكون احد نواب رئيس الجمهورية كردياً، ويجرى تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع مضمون هذا البيان، واتخاذ الإجراءات اللازمة بعد إعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التي تقطنها كثرة كوردية وفقاً للإحصاءات الرسمية التي تجرى، وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الإدارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردي فيها لمجمل حقوقه القومية ضماناً لتمتعه بالحكم الذاتي، والى ان تحقق الوحدات الإدارية يجري تنسيق لشؤون القومية الكردية عن طريق اجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظي المنطقة الشمالية حيث إن الحكم الذاتي سيتم في إطار الجمهورية العراقية فان استغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة من اختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال، ومساهمة الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه إلى سكان العراق(مجلس قيادة الثورة،1970،ص1-3; جلال طالباني،1971،ص348-359).

وضمن البيان نفسه، تم الاتفاق على عدم إعلان بعض بنود الاتفاق والتي أثيرت حولها العديد من المشاكل والمناقشات وذلك لحراجة الموقف الذي تسببه هذه المواد للسلطة الحاكمة بناءً على طلب من احمد حسن البكر(1968-1978) رئيس الجمهورية وبموافقة مصطفى البارزاني (عباس وحسين،2019،ص 85-86)، منها تحديد فترة انتقالية لتنفيذ البيان بأربع سنوات قبل إعلان الحكم الذاتي أما الأمر الثاني والاهم والذي بقي سراً حسب اتفاق الطرفين هو إجراء تعداد سكاني لمحافظة كركوك في 11 آذار 1971 وكان الهدف من هذا البند هو تحديد المناطق المتنازع عليها وبعد إجراء الإحصاء يتم الاستفتاء لكن السلطة رفضت الاستفتاء جملة وتفصيلا فيما بعد(عيسى، 1992،ص226).

بعد توقيع الاتفاقية بدأت النخب السياسية الكردية تشعر باستياء شديد، لأنها كانت ترى إن الوعود المقدمة في بيان 11 آذار لم تكن تنفذ بسرعة كافية ،وفي الحقيقة تم تنفيذ اغلب بنود بيان 11 آذار 1970 من قبل الحكومة العراقية خلال السنوات الثلاث بعد البيان

ماعدا البندين الثامن والرابع عشر والذي أصبح نقط خلاف بين الجانب الكردي والحكومة وهما البندان الخاصان بالمناطق المتنازع عليها بين الطرفين ولاسيما المناطق الغنية بالنفط ضمن الجغرافية السياسية للمنطقة الشمالية ولاسيما مدينتي كركوك وخانقين.

3. المصالح النفطية الإقليمية والدولية واثرها على مشروع الحكم الذاتي:

كانت إيران تهدف من دعمها للكرد استخدامهم كورقة ضغط تستخدمها ضد الحكومة العراقية بسبب طبيعة العلاقة المتردية بين الطرفين على مدى التاريخ، فبعد الإطاحة بالنظام الملكي في 14 تموز 1958 في العراق تدهورت العلاقات العراقية الإيرانية مرة أخرى، وبدأت المناوشات والتجاوزات الحدودية بين البلدين، ولم تنتج مساعي الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية ولا حتى المفاوضات المباشرة بين البلدين خلال السنوات 1961-1966 إلى حل سلمي، ففي 19 نيسان 1969 ألغت حكومة إيران معاهدة سعد آباد سنة 1937 من جانبه واستمر التوتر في العلاقات، كما تدخل البلدين في شؤونهم الداخلية من خلال دعم الحركات السياسية والمسلحة المناوئة لهما ولاسيما القضية الكردية(احمد ومراد،1992،ص 199-200)، وعليه كانت القضية الكردية بالنسبة لإيران ورقة رابحة لفرض إرادتها وشروطها متى ما تطلب الأمر. إذ أجمعت كل الوثائق المعاصرة على إن إيران كانت احد ابرز الداعمين للحركة الكردية المسلحة ماليا وعسكريا في نزاعها مع حكومة بغداد(أللهيبي،2020، ص383)،ولم يكن هدفها في ذلك تحقيق المصالح القومية للكرد بل كانت ضمن دائرة الصراع الإقليمي بين طهران وبغداد.

عمل الاتحاد السوفيتي من خلال علاقاتها الطبيعية مع العراق جعله جسراً للوصول إلى منطقة الخليج العربي وتعزيز طموحاتها الإقليمية والدولية في المنطقة انطلاقا من الأراضي العراقية، بالمقابل كانت الحكومة العراقية ترنو إلى الاستفادة من التقارب مع الاتحاد السوفيتي في سبيل تعزيز نظامها السياسي والعسكري.

فمنذ منتصف العقد السادس حاولت الحكومة العراقية إتباع سياسة خاصة تجاه القطاع النفطي على اثر قانون رقم(80) لسنة 1961[4]، وتمخضت عنها تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية لتحل محل الشركات النفطية الأجنبية العاملة في حقول العراق في المستقبل، ومن اجل تنفيذ السياسة الجديدة، أرادت الحكومة تقليل سيطرة الشركات الأجنبية ولاسيما شركة(**I.P.C**)[5]، والبحث عن اتفاقيات التعاون

---

[4] في شهر كانون الاول 1961 أصدر حكومة عبد الكريم قاسم قانون رقم (80) الذي بموجبه استرجع الحكومة حوالي 99,5% من الاراضي الممنوحة الى شركة نفط العراق(I.P.C.) بموجب امتياز سنة 1925، وبذلك قلص الاعمال النفطية للشركة فقط في حقول كركوك النفطية، وتعتبر هذا القانون بداية لمرحلة تأميم النفط في العراق، للمزيد من التفاصيل ينظر: سليمان، 1979، ص 199-206.

[5] شركة نفط العراق(IPC): تأسست شركة النفط التركية في 25 أيلول 1912 في لندن، وفي 14 آذار 1925 منحت الحكومة العراقية امتياز لاستثمار الحقول النفطية في العراق لها ، وبعدها مباشرةً شرعت الشركة في استثمار الحقول النفطية في منطقة كركوك، واستطاعت اكتشاف النفط بصورة تجارية لأول مرة في 14 تشرين الأول في 1927 في حقول باباكركر بكركوك، وبعد إبرام اتفاقية (الخط الأحمر) في 31 تموز 1928 التي قضت تقسيم الأسهم في شركة النفط التركية حسب الاتفاق المبدئي في 3= = تشرين الأول 1927، وإعطاء كل شركة من الشركات المساهمة نصيبها المقرر فمثلاً أخذت المجموعة البريطانية وشركة نفط الأنكلو-ساكسون والمجموعة الفرنسية والمجموعة الأمريكية نسبة 23,75% من أسهم الشركة وبقى نسبة 5% إلى كالوست سركيس كولبنكيان(عراب نفط كركوك في تلك الفترة)، وفي 28 حزيران 1929 تغيَّر اسم

الاقتصادي والفني مع دول أخرى غير الدول ذات المصالح النفطية في شركة(**I.P.C**)، ولاسيما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وكان الاتحاد السوفيتي أمل الحكومة العراقية في تحقيق تلك الغاية **(**Edith&Penrose,1988,p.395**)**.

وعلى هذا الأساس دخلت العلاقات العراقية–السوفيتية مرحلة جديدة من تاريخها ففي عام 1969 كان الاتحاد السوفيتي يحتل المرتبة الثانية في قائمة الدول المصدرة للعراق، والمرتبة الرابعة لقائمة المستوردين (غرفة التجارة، 1969،ص86)، أما فيما يخص المجال النفطي دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة من خلال التعاقد بين شركة النفط الوطنية العراقية ومؤسسة سوفيتية في 21 حزيران 1969 الذي تعهد فيه الجانب السوفيتي بتجهيز الجانب العراقي بكافة المستلزمات والخبرات التقنية لجميع مراحل الصناعة النفطية العراقية (الوقائع العراقية،1972،ص1)، ومن هذا الباب بدأت مساعدات الحكومة السوفيتية لحكومة العراقية ليس في الجانب الاقتصادي بل حتى في الجانب السياسي أيضا والذي كان لها الأثر المباشر على قرارات وتوجهات الحكومة العراقية في جميع النواحي في العقد السابع من القرن العشرين.

إن الاستراتيجية السوفيتية منذ سنة 1964 كانت تدعو إلى تأييد بغداد والكرد في آن واحد، ولم يلق استئناف النزاع المسلح العراقي–الكردي في نيسان 1965 استحساناً من الاتحاد السوفيتي بسبب توجهات السياسة السوفيتية في تلك الفترة في دعم الحكومات العربية ضد الكتلة الغربية في الشرق الأوسط واحتواء القضية الكردية في تلك الفترة (هول،2006،ص393).

فقد أتبعت الحكومة العراقية استغلال الفرصة لتقوية مكانته داخليا وخارجيا وسحب البساط من تحت الحركة الكردية لاسيما بعد الضغط الذي واجهته من قبل الاتحاد السوفيتي لتشكيل حكومة الوفاق الوطني تضم ممثلين من الكرد وكان من مصلحة الاتحاد السوفيتي إنها حالة النزاع العراقي – الكردي لضرب مصالح الدول الأخرى في المنطقة والتي كان لها دور بارز في المسألة الكردية وهي الولايات المتحدة الأمريكية وإيران نتج عن ذلك بيان 11 آذار بمباركة سوفيتية **(**F. R. U. S ,1972,p.310**).**

ففي إحدى تقارير وزارة الخارجية الأمريكية المؤرخ في 14 نيسان 1970، جاء تحت عنوان(الضغط السوفيتي في سبيل عقد اتفاق كردي–عراقي)، وكان السوفيت يتبعون أسلوب التوازن في علاقاتهم بالكرد والحكومة العراقية فهم لم يتخلوا عن تزويد العراق بالأسلحة ولا عن اتفاقاتهم النفطية وقال التقرير ربما أراد السوفيت أن يؤدوا دورا اكبر في المنطقة عن طريق بوابة العراق والكرد **(** F. R. U. S ,1971,p.72**)** .

الشركة إلى شركة نفط العراق المحدودة(I.P.C.) لاستثمار الحقول كركوك النفطية حتى سنة 1972 بعد تأميمها من قبل الحكومة العراقية، للتفاصيل ينظر: عبد العزيز، 2014، ص 53-105.

وقد تحققت إرادة السوفييت بعقد اتفاق بينهم وبين بغداد عندما زار وفد عراقي موسكو في شباط 1972 مما شرع ببدء مرحلة جديدة من التعاون بين الطرفين، وتمخضت عنها اتفاقيات العسكري وتقديم عدة مقترحات في هذا الجانب منها الطلب السوفيتي بإنشاء نظام دفاعي مشترك ومقترح عراقي بتأميم جميع المنشآت النفطية من سيطرة شركة(I.P.C.) (F. R. U. S" ,1972,p.20505).

في 9 نيسان 1972 زار الوفد السوفيتي بغداد وتم التوقيع على اتفاقية الصداقة بين بغداد وموسكو وكان شرط الوحيد لموسكو هو توقيع على ميثاق وطني تضم حكومة بغداد والحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني، وفي أواخر شهر شباط زار الوفد السوفيتي كردستان العراق والتقى بالقيادة الكردية من اجل إقناعهم بالدخول في الميثاق الوطني، لكن مصطفى البرزاني هاجم بشدة سياسة حكومة بغداد، وذلك بعدم التزامها بتطبيق بنود بيان 11 آذار ، ومع ذلك لم يغلق البرزاني الباب أمام المشروع السوفيتي، فقد طالب الحكومة عن طريق الوفد السوفيتي بتقديم حسن النية في التعامل مع القضية الكردية، وقدم قائمة مطالب كشرط للموافقة على المشروع السوفيتي، منها استكمال إجراءات الحكم الذاتي وفق بنود بيان 11 آذار 1970، وإلحاق مدينة كركوك بالحكومة الكردية المستقبلية، ومطالبة بخمس إيرادات العراق النفطية بما يتناسب مع حجم الكرد السكاني.(F. R. U. S ,1972,p.20505).

أدت المساعدات العسكرية السوفيتية إلى تطوير قدرات العراق العسكرية. ففي تموز 1973 أشارت التقديرات إلى استلام العراق (300) طائرة مقاتلة سوفيتية الصنع ومئات الدبابات. لقد كانت المساعدات العسكرية مصحوبة بصفقات مساعدات اقتصادية مهمة، ركزت بشكل خاص على الاقتصاد النفطي العراقي، ودعم البنية التحتية بدون مساعدة غربية (لامبرت، 2008، ص74).

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة كثيراً بالتواصل مع الحركة الكردية في العراق بسبب شكوكها إزاء بعض رموز القيادة الكردية (مصطفى البرزاني ورفاقه) الذين أقاموا في الاتحاد السوفيتي وتدربت فيه خلال سنوات 1947-1958، إلا إن الأمر الذي دفع بأمريكا لتفعيل فكرة تقديم الدعم للكرد هو ازدياد التقارب العراق والاتحاد السوفيتي خلال فترة حكم عبد الكريم قاسم 1958-1963 ولاسيما قيام الحكومة العراقية بإصدار قانون رقم(80) لسنة 1961 لتقليص مناطق امتياز شركة نفط العراق (Muhammed,2012.pp.66-68)، ولكن تغيير الدعم الأمريكي إلى جانب حكومة عبد السلام عارف سنة 1963 وكانت بتزويد العراق بكميات كبيرة من المعدات العسكرية لقضاء على الحركة الكردية (اللهيبي،2020،ص381)، حيث إن الإدارة الأمريكية كانت تسير وفق مصالحها في التعامل مع القضية الكردية.

ومع تولي ريشارد نيكسون(1969-1974)(R.Nixon) رئاسة الولايات المتحدة حدث تطوران مهمان في العلاقة بين استراتيجية وزارة الخارجية الأمريكية والحركة الكردية في العراق إذ تم اعتماد مبدأ نيكسون (1969-1974) وهو قيام الولايات المتحدة بتوسيع مفهوم

الاحتواء ولاسيما كل من إيران والمملكة العربية السعودية، ومع جهات غير رسمية فاعلة ومنها كرد العراق، وبهذه الوسيلة تمنع توسع الاتحاد السوفيتي في المنطقة والحفاظ على مصالحها النفطية في الخليج (الشويلي،2007،ص ص 22-48).

كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى في القضية الكردية أفضل وسيلة للتعبير عن تدهور العلاقات الأمريكية–العراقية وكانت ترى انه من الممكن استغلال المشكلة بين بغداد والكرد وغايتها في ذلك الضغط على العراق وتأليب القوى الإقليمية الفاعلة ولاسيما إيران ضد العراق وأيضا من اجل الحفاظ على مصالحها النفطية في شركة نفط العراق **(Kiely,2009,pp.38-39).**

بشأن التهديدات الكردية لمهاجمة المنشآت النفطية في كركوك قال سام اندروز**(S.Andrews)** سكرتير(الاتحاد الأشوري الأمريكي) في 29 أيار 1969 أنهم اجروا محادثات مع مصطفى البرزاني، الذي سلم بدوره رسالة موجه إلى وزير الخارجية الأمريكية وليام روجرز **(W.P.Rogerd)**، عن طريق ممثله الرسمي في واشنطن شفيق قزاز، إذ طلب فيها على وجه التحديد نقل الرسالة إلى الإدارة الأمريكية على انه يتعرض لضغوط من أتباعه لشن هجمات على منشآت كركوك النفطية، وسينظر الكرد بجدية في هذا الأمر في المستقبل،**(F.R.U.S,1969,p.26).** ومنطقياً إن النفط كان يوفر دخل لحكومة بغداد والتي استخدمته بدورها من شراء الأسلحة لمهاجمة الحركة الكردية سابقاً.

سلم شفيق قزاز ممثل الحركة الكردية في واشنطن الرسالة إلى حكومة واشنطن بتاريخ 13 تموز 1969، أشار فيها إن المشكلة مع بغداد أخذت بعدا خطيرا قد تضطر فيه القوات الكردية إلى انتهاج العمل العسكري ضد المنشآت النفطية التي تعد مصدراً حيوياً للاقتصاد العراقي وان استهدافها سيؤدي إلى زعزعة سياسة العراق التسليحية. **(F. R. U. S , 1971,p.222).**

كان الموقف الأمريكي من بيان آذار حيادياً بحجة إنها لا تدخل في مشكلة تعدها داخلية بالنسبة للعراق، وإنهم ينظرون إلى الوضع الكردي في العراق من الناحية الإنسانية لما يعانون من مشاكل مع السلطة، وفي 14 آذار 1970 أبلغت وزارة الخارجية الأمريكية سفارتها في طهران عن وجهة نظرها حول بيان 11 آذار ((في حين تتفق على الاتفاق التسوية المعلنة مع الحكومة العراقية والكرد، إلا إننا نرى المسألة الأساسية هي إلى إي مدى ستتمتع المنطقة الكردية بالحكم الذاتي)) (أيوب البرزاني، 2011،ص329).

بحثت الإدارة الأمريكية وبشكل موسع موضوع دعم الكرد طوال سنة 1971، وبتوسط من إيران ناشد مصطفى البرزاني في 10 آذار 1972 من جديد الإدارة الأمريكية عبر مكتب وكالة المخابرات المركزية في طهران من اجل إرسال المساعدات العسكرية له(العبيدي، 2005، ص 101). وأسهمت الإدارة الأمريكية فيما بعد في دفع إيران نحو دعم الحركة الكردية المسلحة، في خضم التنافس الأمريكي–السوفيتي في الشرق الأوسط والتنافس الإيراني – العراقي في الخليج العربي (كيسنجر، 2005، ص445).

في زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون إلى إيران في 30-31 أيار 1972، وعد نيكسون شاه إيران بدراسة مقترح المساعدات الأمريكية لكرد العراق، وبعد يوم من المحادثات في طهران، أصدرت الحكومة العراقية قرار تأميم حصة شركة (**I.P.C**) في 1 حزيران 1972(قدورة، 2016،ص 13-14)، والذي يعد نقطة تحول في سياسة العراق الخارجية في التقرب من الاتحاد السوفيتي ومعاداة الغرب، لذلك بدأت أمريكا تفكر بتقديم مساعدات مباشرة وعبر حليفها إيران إلى الكرد من اجل الضغط على نظام الحكم في بغداد نتيجة تأثير قرار التأميم على مصالح الشركات الأمريكية بصورة مباشرة.

إذ كانت نسبة المصالح الأمريكية تبلغ 23,75% من حصة شركة نفط العراق وبهذا الصدد، تؤكد مذكرة رئيس قسم الشرق الأوسط إلى دائرته الرئيسة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على إن الولايات المتحدة بدأت تفكر بجدية لقلب نظام حكم حزب البعث في العراق وذلك لان((إحلال نظام جديد محل البعث يسمح لنا بالعودة إلى حقول النفط))(المصدر نفسه، ص 13-14)، ويقصد بها من حقول النفط في كركوك لأنه بموجب قانون رقم (80) لسنة 1961 تقلصت مناطق الامتياز النفطي لشركة (**I.P.C**) في حقول كركوك النفطية بنسبة 0,5%، كما أن قرار التأميم شمل تأميم أعمال شركة (**I.P.C**) في حقول كركوك فقط.

من الواضح انه عندما طلب مصطفى بارزاني مساعدات من الإدارة الأمريكية لم يكن العراق قد أمم نفطه بعد (البرزاني،2002،ص 339) لكن المفاوضات كانت جارية بخصوص التأميم والحكومة العراقية كانت مستمرة في تحضيراتها من اجل التأميم (عباس،2017،ص78-88)، ففي الحقيقة إن كل محاولات القيادة الكردية الحصول على الدعم الأمريكي للحركة منذ تموز 1969 إلى حزيران 1972 لم تلقى صدى من قبل الإدارة الأمريكية، لان إحدى النقاط التي أثارته نزاعها مع حكومة بغداد هي تهديد المنشآت النفطية في كركوك ومناطق خانقين وعين زالة، والسبب يعود إلى إن الجانب الأمريكي كان له مصالح نفطية مشتركة كما ذكرناه سابقاً، وبعد حزيران 1972 بدأ الدعم المالي والتسليح يأتي من الجانب الأمريكي إلى القيادة الكردية والسبب يعود إلى قرار تأميم النفط، وليس إيماناً من أمريكا بشرعية القضية الكردية.

كانت هناك دافع أخرى وراء الدعم الأمريكي للكرد. فقد رأى كيسنجر نفوذاً سوفيتياً متنامياً في الشرق الأوسط، ويتمثل في وجود (1500) عسكري في مصر، ومعاهدة التعاون والصداقة السوفيتية-العراقية في 9 نيسان 1972 التي نصت على تقديم مساعدات عسكرية للعراق، والمساعدات العسكرية السوفيتية لسوريا. كل هذا أعطى الأفضلية لتجهيز إيران بكميات إضافية من المساعدات العسكرية الأمريكية (كيسنجر،2005،ص 486-499)، هذا وإن إيرادات النفط المتزايدة من قرار التأميم ستسمح لنظام البعث بزيادة حجم الجيش وبناء ترسانة من الأسلحة المتقدمة، وقد افزع هذا إسرائيل وإيران والولايات المتحدة الأمريكية (لامبرت،2008،ص73).

وفي خضم التدخل الدولي للقضية الكردية اتبعت حكومتا بغداد وطهران سياسة استخدام القضية الكردية كورقة في سبيل الضغط المتبادل، فمثلا في أعقاب تردي العلاقات العراقية الإيرانية بعد سيطرة طهران على جزر الإمارات الثلاث في سنة 1971، قامت حكومة بغداد بتهجير (60) ألف عائلة من الكرد الفيلين بحجة التبعية الإيرانية حسب احد تقارير وزارة الخارجية الأمريكية. وفي الوقت ذاته بدأت بمساومة قيادة الحركة الكردية انه في حال إثارة الكرد الإيرانيين على الثورة والانتفاضة ضد حكومة طهران فان مطالبهم ستكون محل ترحاب من جانب بغداد وهذا ما رفضته القيادة الكردية**(F. R. U. S, 1972,p.310).**

أورد التقرير الأمريكي في 13 حزيران 1972 تحليلا لأسباب صدام القوات الكردية والقوات العراقية في الموصل إلى تحريض طهران للقيادة الكردية في إثارة المشاكل مع حكومة بغداد، ولاسيما إن القيادة الكردية توصلت إلى حقيقة مفادها إن الحكومة العراقية انقلبت على بنود بيان 11 آذار، وكانت عملية ضرب المنشآت النفطية في كركوك ابرز الخطط التي اتبعتها القيادة الكردية في التعامل مع حكومة بغداد على الصعيد العسكري، وكان من المقرر تصعيد العمليات العسكرية منذ أيلول 1973، وقد حذر احد تقارير وكالة المخابرات الأمريكية**(CIA)** في 18 أيلول 1974 من مغبة إتباع هكذا نوع من التصعيد العسكري مع الحكومة العراقية، وقال مساعد الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي سكوكروفت**(Scokroft)** إن مثل هكذا هجمات ممكن أن تولد هجمات شرسة وعنيفة من جانب حكومة بغداد على معاقل القوات الكردية، وتوقع سكوكروفت إن بغداد ستقوم بهجمات مماثلة على منشآت عبادان النفطية في جنوب إيران**(F. R. U. S ,1974,p.262)**، ومن المحتمل إن وكالة الاستخبارات الأمريكية قد أوصلت مثل هكذا معلومات والمخاوف إلى الحكومة الإيرانية فيما بعد، فكانت الحكومة العراقية مقتنعة بأنه لولا المساعدات العسكرية والمالية لإيران وأمريكا لم يتمكن الكرد من تنفيذ مثل هكذا هجمات على المنشآت النفطية.

وبحلول سنة 1973 كان مصطفى البرزاني يهدد حكومة بغداد بحرب شاملة ما لم تسحب قواتها في مناطق كوردستان، لأنه شعر بالخوف من خسارة الكرد لحقوقهم في امتيازات النفط في كوردستان. وانسجاماً مع هذا النهج، نقل عن البرزاني قوله اذا كان الدعم الأمريكي" قوياً بدرجة كافية فإننا نستطيع السيطرة على حقول نفط كركوك وإعطائها لشركة أمريكية لتشغيلها (لامبرت، 2008، ص47).

في 11 آذار 1974 أعلنت الحكومة العراقية عن قانون رقم(33) للحكم الذاتي ليدخل حيز التنفيذ. ورد الحزب الديمقراطي الكردستاني في اليوم التالي برفض القانون، ودعا الكرد إلى مواجهة الحكومة بالقوة إذا دعت الضرورة. ولم يلبث القتال أن اندلع في 14 آذار، ودعت إذاعة صوت كوردستان الواجهة الإعلامية لحزب الديمقراطي الكردستاني، الكرد إلى حمل السلاح والانضمام إلى القوات الكردية (المصدر نفسه، ص78).

أما العلاقات الإقليمية للعراق مع إيران وتركيا في خضم اندلا ع النزاع المسلح بين حكومة بغداد والحركة الكردية بعد رفض مشروع الحكم الذاتي، فإيران والعراق تبادلا الاتهامات وتصاعدت حدة التوتر، ووصلتا إلى مفادها إن لا استقرار ولا سلام دائم ما لم يجتمع ممثلي الدولتين

وجها لوجه للبحث عن مشاريع تجنب الطرفين لاقتتال المباشر في المستقبل، أو على أقل تقدير في الوقت الحالي، وعليه تم التوصل إلى عقد اتفاق ينهي حالة الاتهامات والمشاحنات بين الطرفين، وأثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط(الأوبك) في الجزائر في آذار 1975، تقدم الرئيس الجزائري هواري بوميدين بمبادرة لحل الخلافات العراقية- الإيرانية، من خلال الاجتماع المباشر بين شاه إيران(محمد رضا شاه) ونائب الرئيس العراقي(صدام حسين) ونتج عنه توقيع اتفاقية الجزائر في 6 آذار 1975 لحل المشاكل بين البلدين والتأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا الجانبين (جريدة الثورة، 1975،ص1). والتي بموجبه أغلقت الحدود من الجانب الإيراني والتركي على الحركة الكردية وبدأت حكومة بغداد بشن هجمات على مناطق كوردستان و تعرضت الحركة إلى النكسة وتوقفت طموحات القومية المشروعة للكرد حيث اعتبرت تلك الطموحات خطراً على مصالح السياسية والاقتصادية للحكومة المركزية والدول الإقليمية والدولية.

وأشارت أراء المراقبين في الشأن السياسي في تلك الفترة بان تغيير رأي إيران تجاه القضية الكردية ووقوف المساعدات وقبولها بالاتفاقية يرجع إلى عدد من العوامل منها تفوق العسكري العراقي على الكرد، والاهم مخاوف إيران من احتمال أن يحصل تصعيد في الحرب بحيث تعرض مصافي النفط الإيرانية للخطر ، وإمكان إغلاق منافذ الخليج وتحدد الصراع إلى البلدان المجاورة، الأمر الذي يزعزع استقرار سوق النفط، واحتمال يودي إلى مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (لامبرت، 2008، ص84).

وعلى الرغم النكسة بقت مخاوف القوى الدولية على مصالحها النفطية، ففي تقرير آخر لوكالة الاستخبارات الأمريكية المؤرخة في 1 أيار 1975 والذي أشارت إلى إن الإصرار من جانب الكرد في مواصلة القتال مع حكومة بغداد بالرغم من إنهاء الحركة بموجب اتفاقية الجزائر، وقال التقرير انه من المحتمل إن تكون المنشآت النفطية والمؤسسات الحيوية الاقتصادية هي الهدف المباشر للكرد في المرحلة القادمة.(F. R. U. S ,1975,p.286.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى دور المصالح التركية في المعادلة الإقليمية حول القضية الكردية في تلك الفترة، فعلى الرغم من إن تركيا كانت منشغلة بمشاكلها الداخلية نتيجة الانقلاب العسكري في سنة 1971، إلا إن أي موضوع يتعلق بالقضية الكردية كانت تقف ضده بسبب الهاجس والخوف من انتشار التجربة الكردية في العراق إلى الجزء الأخر من كوردستان في تركيا، وفي هذا الصدد تم استقبال رئيس العراق ونائبه في أنقرة خلال سنتي 1973 و1974 للتباحث حول مدى إمكانية الحكومة التركية في مساعدة الحكومة العراقية للقضاء على الحركة الكردية وتضيق الخناق عليها، وفعلا أبدى الجانب التركي كل استعداداتها من اجل مساعدة الحكومة العراقية لغلق حدودها أمام قوات الحركة الكردية لمنع تسللها وتضيق الخناق عليهم بعد اندلا ع القتال بين الحركة والحكومة خلال سنوات 1974-1975(حمه كريم،2007،ل69-70). وأمام مساعدات الحكومة التركية لحكومة العراقية وعدت الأخير في تقديم مشاريع للتعاون الاقتصادي بين البلدين، ومن تلك المشاريع الاستراتيجية التي تم الاتفاق عليها هو مشروع مد خطوط الأنابيب النفطية لنقل وتصدير النفط من حقول

كركوك إلى ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط، والتي كانت ذو فائدة اقتصادية كبيرة لتركيا إلى جانب امتيازات أخرى، حيث بوشر بالمشروع في تشرين الثاني سنة 1975 بعد القضاء على الحركة الكردية وتأمين مناطق مرور الخط والذي كان يمر بالمناطق كوردستان من نقطة الانطلاق في حقول كركوك إلى الحدود العراقية-التركية في زاخو(انتهى العمل بالمشروع في كانون الثاني سنة 1977) **.(Anaz,2012,p.397)**

أما بالنسبة لرأي القيادة الكردية في عدم مساعدة أي دولة لهم في صراعهم مع حكومة بغداد في سنتي 1974و 1975، حيث قالوا ((إننا نخوض صراعاً غير مدعوم من الخارج، ويقف ضدنا ليس فقط الجيش العراقي بل القوات التركية والإيرانية، ونعتقد بأن أمريكا والانكليز يدافعون عن مصالحهم النفطية والاستراتيجية بدعمهم الحكومة العراقية، وأن السوفييت تخلوا عنا لنواجه مصيرنا، والصداقة التي يعبر عنها عموماً في الصحافة العالمية تجاهنا ليس لها فائدة أطلاقاً)) (ايوب البرزاني، 2004،ص238)، وأشار مصطفى البرزاني لاحقاً، بعد انتهاء القتال في سنة 1975، قائلاً " لولا الوعود الأمريكية لما عملنا بالطريقة التي قمنا بها، ولو لم تكن هناك وعود أمريكية لما وقعنا في الشرك وتورطنا إلى هذا الحد" (لامبرت، 2008، ص79).

وكان الموقف الرسمي العربي ليس إلى جانب طموحات الشعب الكردي، رغم إن مصر كانت أكثر مرونة في لهجتها فقد نشرت جريدة الأهرام الرسمية((بأن هناك معلومات مؤكد بان المصالح النفطية ليست بعيدة عما يجري في شمال العراق))(قفتان، 2004، ص198).

وأخيراً تعاونت الدول الإقليمية والدولية مع الحكومة العراقية للوقوف بوجه طموحات القومية المشروعة للكرد حيث اعتبرت تلك الطموحات خطراً على مصالحهما في المنطقة، وإن جميع المعاهدات والاتفاقيات الإقليمية والدولية التي بدأت منذ سنة 1937 إلى سنة 1975 أمثلة على تعاون الدول الإقليمية والدولية ضد أهداف نضال الشعب الكردي في كوردستان العراق بغية حفاظهم على مصالحهم السياسية والاقتصادية ولاسيما الثروة النفطية، حيث نجد من خلال التدخلات الإقليمية والدولية أن عامل النفط منذ العقدين السادس والسابع من القرن المنصرم لعب دوراً أكثر خطورة في مصير الحركة الكردية في جنوب كوردستان.

4. خاتمة:

1. كانت نقطة الخلاف بين القيادة الكردية وحكومة البعث في تطبيق بنود بيان 11 آذار هي المناطق الغنية بالنفط ضمن الجغرافية السياسية لكوردستان العراق ولاسيما مدن كركوك وخانقين وزمار .

2. كان لقرار تأميم النفط من قبل الحكومة لتأميم عمل شركة (**I.P.C**)في حقول كركوك النفطية في 1 حزيران 1972 الأثر السلبي على مشروع الحكم الذاتي ومطاليب الحركة الكردية ،ولو لم يؤمم النفط ربما تأخرت الحرب، أو ربما لم يكون باستطاعة حكومة البعث على اتخاذ قرار المواجهة العسكرية.

3. إن التهديدات المتزايدة للقيادة الكردية في ضرب المنشآت النفطية في كركوك في محادثاتهم مع الاتحاد السوفيتي وأمريكا والعراق كانت إحدى الخطوات غير الموفقة للدبلوماسية الكردية في تلك الفترة، لان هذه الدول كانت متمسكة بمصالحها النفطية في شركة(**I.P.C**)، حيث عارضوا الفكرة الكردية خوفا من تعرض مصالحهم النفطية في كركوك للخطر.

4. كانت الحركة الكردية ضحية تشابك المصالح والمشاكل الحدودية المتمثلة بإيران والعراق والصراع الإسرائيلي- العربي والمصالح النفطية المتمثلة بأمريكا والاتحاد السوفيتي في كركوك.

5. تعاونت الدول الإقليمية والدولية مع الحكومة العراقية للوقوف ضد طموحات الكرد، حيث اعتبرت خطراً على مصالحهم في المنطقة، وإن جميع المعاهدات والاتفاقيات الإقليمية والدولية خلال السنوات 1937-1975 أمثلة على ذلك، حيث نجد من خلال التدخلات الإقليمية والدولية أن النفط منذ العقدين السادس والسابع من القرن المنصرم لعب دوراً أكثر خطورة في مصير القضية الكردية في العراق ولاسيما تجربة الحكم الذاتي.

5. قائمة المصادر والمراجع:

1,5. الوثائق الأمريكية:

1.FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES,VOL,XXVII,1969–1976, DOCUMENTS ON IRAN AND IRAQ, 1969–1972, Memorandum of Conversation, Washington, 29 may, 1969.Edithand&E.F.Penrose, Iraq International Relations A National Development , London,1988.

2.---------, VOL , XXVII, Research Study RNAS-10, Prepared in the Bureau of Intelligence and Research, May 31, 1972 , No , 310.

3.---------- , VOL , XXVII, Paper Prepared in the Office of Current Intelligence, Central Intelligence Agency ,Washington, May 1, 1975,No , DCI / NIO 1039-1075 -286.

4.----------, VOL, XXVII, Memorandum From the Director of Central Intelligence (Helms) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Secretary Rogers, and Secretary Laird, Washington, March 31, 1972 SUBJECT :Kurdish Views on Increasing Soviet-Iraqi Cooperation, Soviet and Iraqi Pressure for the Formation of a Ba'th-Communist-Kurdish Coalition in Baghdad,and Kurdish Reservations on Negotiations with the Ba'th , D.C. 20505.

5.----------, VOL, XXVII, Memorandum From the Director of Central Intelligence (Helms) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Secretary Rogers, and Secretary Laird, Washington, March 29, 19721 SUBJECT:Kurdish Efforts to Recruit International Support for Kurdish Position in Their Drive To Combat Closer Soviet-Iraqi Relations and Resulting Pressure on the Kurds , D.C. 20505.

6.----------, VOL, XXVII, Memorandum of Conversation, June 13, 1969 SUBJECT :Kurdish/Assyrian Appeal for U.S. Assistance ,No , 259؛ Airgram 222 From the

Embassy in Lebanon to the Department of State, July 16, 19711, subject: Request from Mustafa Barzani for Clandestine Contact with USG ,No ,222.

7.----------, VOL , XXVII, Telegram 7605 From the Embassy in Lebanon to the Department of State, July 13, 1972, NO, 1020Z1- 320.

8.--------- , VOL , XXVII, Telegram 7605 From the Embassy in Lebanon to the Department of State, July 13, 1972, NO, 1020Z1- 320.

2.5. الوثائق البريطانية:

9.British Embassy Baghdad (B.E.B) Archives, Problem of Kurd in Iraq 1970, in 13 March 1970, No.4132, Internet Archives, www.archives.org.

3.5. الكتب باللغة العربية:

10. الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية،1969، التقرير السنوي العام 1969، بغداد.

11.ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد،1992، ايران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.

12. أوريل دان،2012، العراق في عهد قاسم، ترجمة: جرجيس فتح الله، دار اراس للطباعة والنشر، ج1، اربيل.

13. أيوب بارزاني، 2017، الحركة التحررية الكردية وصراع القوى الاقليمية والدولية 1958-1975، ط4،ج1، دار نشر حقائق المشرق، جنيف.

14. بيتر جي. لامبرت، 2008،الولايات المتحدة والكرد دراسة حالات عن تعهدات الولايات المتحدة، ت:مركز الدراسات الكردية وحفظ الوثائق، جامعة دهوك.

15. جلال طالباني، 1971، كردستان والحركة القومية الكردية، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

16. حامد محمود عيسى،1992، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة 1991، مكتبة مدبولي، مصر.

17. حكمت سامي سليمان،1979، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية، دار الرشيد للنشر، بغداد.

18. حنا بطاطو،2005، العراق الكتاب الثالث، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ت:عفيف الرزاز،ط1، منشورات فرصاد، طهران.

19. ديفيد مكدول،2004، تاريخ الأكراد الحديث، ت: راج آل محمد، دار الفارابي، بيروت.

20. عبدالرحمن قاسملو،2008، كردستان والكرد، دراسة سياسية واقتصادية، ترجمة: ثابت منصور وغانم حمدون، ط2، مطبعة شفان، السليمانية.

21. عماد يوسف قدورة،2016، التأثير الإقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق- دراسة حالة(1972-1975)، سلسلة دراسات للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

22. كاوس قفتان،2004، الحركة القومية التحررية الكردية في كردستان العراق 1946-1958، السليمانية.

23. مذكرات هنري كيسنجر،2005 ت:عاطف احمد عمران، ج1، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن.

24. مسعود البارزاني، 2002،ةالبارزاني والحركة التحررية الكردية ثورة ايلول 1961-1975، ج1 وج2 وج3، مطبعة وزارة التربية اربيل، اربيل.

25. م.س. لازاريف وآخرون،2006، تاريخ كوردستان، ترجمة: عبدي حاجي، دار سبيريز للطباعة والنشر، دهوك.

26. ويلسون ناثانيل هاول،2006، الكورد والاتحاد السوفيتي،ت: ضياءالدين المرعب، مطبعة إيلاف، بغداد.

27. فريدون عبد الرحيم عبدالله،2008، الاوضاع السياسية في كردستان العراق 1970-1974، مطبعة منارة، اربيل.

28. هيرش عبدالله حمه كريم،2007، العلاقات السياسية بين اقليم كردستان وتركيا 1991-1998، مركز كردولوجي، السليمانية.

4.5. الكتب باللغة الانكليزية:

29.Ghanim Anaz, 2012, Iraq Oil and Gas Industry In the Twentieth Century,Nottingham University Press, United Kingdom.

30.Edith and E.F.Penrose, 1988, Iraq international relations a national development, London.

31.Patrick Kiely, 2009, Iraq and Balance of Power 1969-1979,American and Iraq Contemporary Security Studies, U,S.A.

5.5. الاطاريح والرسائل الجامعية باللغة العربية:

32. جواد كاظم حطاب الشويلي،2007، مبدأ نيكسون وأثره على منطقة الخليج العربي(1969-1974)،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة البصرة.

33. دلشاد عمر عبد العزيز، 2014، شركة نفط العراق المحدودة، دراسة تاريخية وفي نشاطها الاقتصادي والخدمي في كركوك 1927-1972، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب.

34. راضي دواي طاهر الخزاعي، 2007، العلاقات العراقية الإيرانية 1963-1975 دراسة تاريخية سياسية، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة المستنصرية، بغداد.

35. محمد عبدالرحمن يونس العبيدي،2005، إيران وقضايا المشرق العربي 1941-1978، رسالة ماجستير غير منشور، كلية التربية، جامعة الموصل.

6.5. الاطاريح والرسائل الجامعية باللغة الانكليزية:

36.Peshawa Abdulkhaliq Muhammed, 2012, U.S perspectives on Kurdish independence from Iraq 1972-2011, thesis submitted in Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Politics and International Relations, Keele University .

7.5. البحوث والدوريات:

37. رحيم عبد الحسين عباس، 2014، الأحزاب السياسية العراقية العنف والعمل المشترك(1968-1972) الحزب الشيوعي وحزب البعث انوذجاً، مجلة(جامعة كربلاء العلمية)، المجلد 12، العدد 2.

38. رحيم عبد الحسين عباس وإبراهيم رسول حسين،2019، القضية الكردية في العراق 1968-1971، دراسة تاريخية، مجلة الباحث، كربلاء، العدد31.

39. عبد الرزاق خليفة رمضان اللهيبي، 2021، المساعدات العسكرية الامريكية للحركة الكردية في العراق في ضوء الوثائق الامريكية ما بين عامي 1969-1976، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، العدد(28)، تكريت.

8.5. الصحف والمجلات باللغة العربية:

40. جريدة التآخي، العدد(330)، في 14 أب 1968، بغداد.

41. مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، العدد(3)، حزيران 1969.

42. مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، العدد(10)، كانون الثاني 1970.

43. جريدة الثورة، العدد(1394) 11 آذار 1970، بغداد.

44. جريدة الثورة، العدد(2988) في 6 اذار 1975، بغداد.

45. جريدة النور، العدد(66)، في 30 كانون الأول 1968، بغداد.

46. جريدة الوقائع العراقية، العدد(1851) في 1970/3/11.